policy international centre for inclusive growth

يونيسف لكل طفل

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 551

ISSN 2318-9118 ديسمبر 2022

الإمارات: تصميم وتنفيذ استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، ومراعاتها للطفل[1]

هشام بيكالي (متطوع بالأمم المتحدة)؛ جوا بيدرو ديتز ولوكاس ساتو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

تأتي هذه الورقة الواحدة ضمن سلسلة مرتكزة على التقرير الصادر بعنوان "استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التصميم، والتنفيذ، ومراعاة احتياجات الطفل". وقد أُعدَّت بالشراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيلو، ديتز، وساتو 2022). واستعرضت الدراسة خصائص تصميم تدابير المساعدات الاجتماعية وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، ومدى مراعاة تلك التدابير لاحتياجات الأطفال وجوانب ضعفهم.

كشأن غيرها من دول الخليج، كان على دولة الإمارات العربية المتحدة مواجهة أزمتين متزامنتين: التراجع في أسعار النفط (الذي يمثل مصدر الدخل الأول للبلاد)، وجائحة فيروس كوفيد-19. نتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنسبة 6.1% في عام 2020 (البنك الدولي، 2020). كما أسفر التباطؤ الاقتصادي الذي حلّ بالاقتصاد الإماراتي عن ارتفاع كبير في عدد العاطلين من العاملين الأجانب، الذين تأثرت ظروفهم المعيشية بشدة.

وحتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، كان مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل قد حدد في رصده لاستجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في بُلدان الجنوب[2] تسع استجابات وفرتها الحكومة في الإمارات: خمسٌ في مجال المساعدات الاجتماعية، واثنتان في مجال التأمينات الاجتماعية، وتدخلان في سوق العمل. كانت الإمارات واحدة من أسرع دول المنطقة إلى تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية تجاوبا مع الجائحة، مع إعلانها عن غالبية التدابير في آذار/ مارس وشروعها في تنفيذها في الشهر ذاته. لكن كثيرا من تلك التدابير لم تكن برامج جديدة، بل توسعات في برامج قائمة بالفعل. وبالنسبة للاستجابات المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية، جاءت أربعة من التدابير الخمسة التي استخدمتها الإمارات في شكل إعانات (subsidies).

شملت تلك الإعانات تأجيل سداد أقساط القروض السكنية الحكومية للعاملين بالقطاع الخاص، وتخفيض قيمة فواتير المياه والكهرباء للسكان والشركات. كما استفاد 12 ألف شخص من الأسر الفقيرة والعاملين الأجانب الضعفاء من التحويلات العينية الطارئة التي كانت في شكل طرود غذائية من خلال مبادرة "المير"، التي أطلقتها وزارتا تنمية المجتمع والاقتصاد.

وقد ركز التقييم الخاص بمدى مراعاة احتياجات الأطفال، الذي أجراه مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على برامج المساعدات النقدية والعينية وتغذية المدارس، وحلّلها على أساس المعايير الستة لمراعاة احتياجات الأطفال، وهي: أن تكون استجابات مستهدفة للأطفال بصورة مباشرة؛ أو برامج ترفع قيمة المساعدات بحسب حجم الأسرة؛ أو برامج مساعدات اجتماعية مرتبطة بخدمات التغذية، والتعليم، والصحة/ المياه، والنظافة الشخصية، وحماية الطفل. بالنظر في هذا النطاق، اعتُبرت مبادرة "المير" وحدها مراعية للطفل، لدعمها الحصول على التغذية من خلال طرود غذائية التي وُزعت في شهر رمضان.

من الضروري هنا التأكيد على أنه بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية، ربما كان لأنواعٍ أخرى من برامج الحماية الاجتماعية (مثل إعانات الأجور) التي لا تتضمن بشكل صريح خصائص ذات صلة بالأطفال في تصميمها، آثارٌ إيجابية غير مباشرة على الأطفال، لكنها لم تُقيَّم في الدراسة. رغم ذلك، تجدر ملاحظة عدم وجود برامج طارئة للمساعدات الاجتماعية في الإمارات غير الإعانات، كالتحويلات النقدية مثلا، إذ تعد هذه السياسات أساسا لحماية الفئات الأشد ضعفا في المجتمع. وعندما تشتمل تلك التدابير على خصائص مراعية للطفل، فإنها تكون قادرة أيضا على الحد من زيادة معدلات الفقر بين الأطفال وضمان ظروف آمنة لنموهم.

واستنادًا إلى تحليل استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة -بالنسبة للإمارات- فيما يتعلق بتدابير الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمراعية للأطفال ما يلي:

- من المحتمل أن تمثل الإعانات، خاصة الإعانات الشاملة غير الموجَّهة، أدوات رجعية للحماية الاجتماعية. لذا يُوصَى بإجراء تقييم أكبر لتأثير الإعانات التي تبنتها الإمارات خلال الجائحة.
- هناك حاجة إلى دراسة استجابات محتملة في مجال المساعدات الاجتماعية -بما في ذلك التحويلات النقدية- على أن تكون مصحوبة بخصائص مراعية للطفل بصورة أوضح، وألّا يكون ذلك مقصورا على التدخلات المنفذة في الأزمات، بل كجزء من نظام الحماية الاجتماعية العادي أيضا.
- يُوصَى بأن تنظر الحكومة في جدوى مدّ نظام الحماية الاجتماعية لشمول العاملين الأجانب وأسرهم، وسيتطلب ذلك جهدًا استباقيا للتوعية وتسجيل أسماء الأشخاص لتحديد ضعفاء الحال من الأسر/ الأفراد في المناطق النائية والتجمعات العمرانية.
- ينبغي أن يكون توسيع نظام الحماية الاجتماعية في الإمارات مصحوبا بجهود أكبر لزيادة الحيز المالي للحماية الاجتماعية وتأمين التمويل الكافي لضمان استجابةٍ وافية للأزمات المستقبلية، خاصة مع الانخفاض المتوقع في إيرادات النفط.

المراجع:

Bilo, C., J.P. Dytz, and L. Sato. 2022. "Social protection responses to COVID-19 in MENA: Design, implementation and child-sensitiveness". *Research Report*, No. 76. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and United Nations Children's Fund Middle East and North Africa Regional Office.

World Bank. 2020. "GDP per capita growth (annual %) - United Arab Emirates." World Bank website. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=AE>. تم الاطلاع في 15 تموز/ يوليو 2022

ملاحظات:

1. للاطلاع على القائمة الكاملة للمراجع ووصف لجميع تدابير المساعدات الاجتماعية التي تم رصدها، يُرجى الاطلاع على الدراسة كاملة.
2. انظر <https://socialprotection.org/social-protection-responses-covid-19-global-south>.

الآراء الواردة هنا ليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو الحكومة البرازيلية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org